

Distr.
GENERAL

UNEP/GCSS.VII/INF/4
11 January 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية السابعة

كارتاخينا، كولومبيا، ١٣ - ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المنتدى الوزاري العالمي للبيئة

الأعمال، الصناعة، وجدول أعمال القرن ٢١: تمهيد الطريق أمام الشراكة المستدامة

مذكرة معلومات مقدمة من المدير التنفيذي

موجز

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً لعملية تسهيل إعداد التقارير التي تقدمها مؤسسات الأعمال والصناعة إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد قام، بالتعاون مع أمانة لجنة التنمية المستدامة، باستهلال عملية تهم العديد من الأطراف المؤثرة، تقوم اتحادات الأعمال والاتحادات الصناعية في إطارها بإعداد تقارير قطاعية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

المحتويات

- ١ - الخلفية والهدف ٣
- ٢ - العملية ٤
- ٣ - مواطن القوة والضعف فى العملية ٦
- ٤ - تقدير التقدم المحرز على الصعيد العالمى ٧
- ٥ - تقدير التقدم المحرز من منظور إقليمى ١١
- ٦ - التحديات الباقية ١١
- ٧ - الاستنتاج والطريق إلى المستقبل ١٤

١ - الخلفية والهدف

١ - دعا القرار رقم ١٩٩/٥٥ بتاريخ ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة كافة جماعات المجتمع المدني الرئيسية إلى المساهمة الفعالة والمشاركة النشطة في العملية التي تفضي إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في جوهانسبرج في ٢٠٠٢. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون الوثيق مع أمانة هيئة التنمية المستدامة، بالاستجابة لهذه الدعوة حيث أدخل ضمن مساهمته عملية تؤدي إلى تقييم ما تقدمه مؤسسات الأعمال والصناعة من إسهامات من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢ - تقدم مذكرة المعلومات هذه عرضاً عاماً لهذه العملية مع تدبر ما يمكن أن يكون لها من نتائج. ونقطة الانطلاق هي الفصل ٣٠ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يتناول تدعيم دور مؤسسات الأعمال والصناعة. وقد سلم الفصل ٣٠ بأنه من خلال المزيد من عمليات الإنتاج الفعالة، والاستراتيجيات الوقائية، وتكنولوجيات وإجراءات الإنتاج النظيفة أثناء دورة حياة المنتج، يمكن لسياسات وعمليات مؤسسات الأعمال والصناعة أن تلعب دوراً حاسماً في تحقيق مستقبل مستدام.

٣ - دعا الفصل ٣٠ أيضاً اتحادات الأعمال والصناعة إلى "تشجيع كل شركة من الشركات على القيام ببرامج للتوعية البيئية وتحمل المسؤولية عنها ... " وقد أكد الوزراء على هذه الدعوة بتحمل المسؤولية، أثناء الدورة الأولى للمنتدى الوزاري العالمي للبيئة في مالمو، عندما طلبوا أن يقدم القطاع الخاص قدراً أكبر من الالتزام "بخلق ثقافة جديدة للمسؤولية البيئية ...". وطلب الوزراء أن ينفذ ذلك من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية عن التلوث، ومؤشرات الأداء البيئي، وإعداد التقارير، وإدخال منهج تحوطي ضمن القرارات المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا.

٤ - إزاء هذه الخلفية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بعملية تؤدي إلى قيام مختلف قطاعات الصناعة بإجراء تقييم ذاتي للتقدم، وللتحديات المتبقية التي تمثلها مختلف القطاعات الصناعية.

وتعرض الورقة التالية ما يلي:

- عرض عام للعملية التي تؤدي إلى إعداد التقارير في قطاع الصناعة وإجراء المشاورات التي يشترك فيها العديد من الأطراف المؤثرة على المستويين العالمي والإقليمي؛
- تقدير الدروس المستفادة من العملية؛
- تقدير نتائج تقارير قطاع الصناعة، والتطلع نحو إحراز التقدم، وإدخال التحسينات والوصول إلى النتائج، والتحديات الباقية؛
- الخطوات المقترحة للمضي إلى الأمام.

^١ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ يونيو/حزيران ١٩٩٢ (A/conf.151/26/Rev.1(Vol.I)).

٢ - العملية

١-٢ على المستوى العالمي: إعداد تقارير قطاع الصناعة

استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العملية في اجتماعه التشاوري السنوي السابع عشر مع الرابطة الصناعية والذي عُقد في باريس في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. واقترح البرنامج أن يقوم كل قطاع من القطاعات الصناعية بإعداد تقرير يتضمن تقييماً ذاتياً لعرضه على القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، كما عرض تنظيم حوار بين الأطراف المؤثرة المتعددة لمناقشة هذه التقارير. وقد رحب المشاركون بما فيهم دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ونحو ٥٠ من ممثلي المؤسسات الصناعية القطرية والدولية بهذا الاقتراح.

بدأت المناقشات، المتعلقة بوضع إطار لتقارير قطاع الصناعة، مع ممثلي ١٦ رابطة صناعية دولية وأربع منظمات غير حكومية ومنظمات للعمل، أثناء حلقة عمل استضافها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فبراير/شباط ٢٠٠١. والهدف المقترح هو تصميم نموذج موحد لقطاع الصناعة يستخدم في إعداد التقارير عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع الإشارة إلى التحديات الموجودة في كل قطاع والمتعلقة بالبيئة والاستدامة، وما طرأ من تغييرات رئيسية، وما أحرز من تقدم منذ ١٩٩٢، وما تبقى من تحديات، والخطوات التي يلزم اتخاذها لمواجهتها.

تم الاتفاق على إطار مشترك وأرسلت الدعوات إلى ٣٧ رابطة دولية في مجال الصناعة والأعمال من أجل المشاركة. وقد رد ٢٢ منها بالإيجاب (انظر الجدول ١). أما عملية إعداد التقارير اللاحقة فسوف تقوم بها الرابطة الصناعية ذات الصلة وتتم بالتنسيق مع الغرفة التجارية الدولية ومجلس الأعمال العالمي المعنى بالتنمية المستدامة والجهود المشتركة لمؤسسات الأعمال المعنية بالتنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك يجري الآن تجميع ٢٢ تقريراً للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، ويشترك في هذه العملية أكثر من ٢٠٠ من المشاركين، ونحو ١٣٠ ممثلاً لمؤسسات الصناعة والأعمال و ٤٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية و ١٠ من ممثلي

منظمات العمل و ٢٥ ممثلا من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.

وقد تقدم ممثلو الأطراف المؤثرة بتعليقاتهم على المسودات الأولية للتقارير بالبريد الإلكتروني، وأثناء سلسلة من حلقات العمل التشاورية في باريس خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وقد انتهز عدد كبير ممن حضروا حلقات العمل التشاورية الإحدى عشر التي عقدت في باريس في ٣ أكتوبر/تشرين الأول الفرصة للانضمام إلى المناقشات الإضافية التي أجريت في الاجتماع السنوي مع الرابطات الصناعية في ٤-٥ أكتوبر/تشرين الأول.

رفضت قطاعات التعدين، والأسمنت، والمنظفات، والخدمات البريدية، واللبن والورق، والدباجة الدعوة لأسباب عديدة، فمثلا ذكر قطاع التعدين وقطاع الأسمنت أنهما قاما بالفعل بعملية الإعداد الخاصة بهما. ونكرت الخدمات البريدية أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت للقيام بعمليات تنظيمية داخلية من أجل تجميع تقرير على هذا النحو. أما قطاع اللب والورق فيفتقر إلى جهاز إشرافي يتولى جمع المساهمات على المستوى العالمي. وقام قطاع المنظفات بتقديم مداخلته ضمن تقرير قطاع الكيماويات.

٢-٢ على المستوى الإقليمي: مشاورات تشمل جميع القطاعات

قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتوازي مع العملية العالمية التي تتناول قضايا قطاعية محددة، بتنظيم خمس مشاورات إقليمية صناعية تقدم نتائج أعمالها إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية التي دعت إليها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والهيئات الإقليمية للأمم المتحدة استعدادا لانعقاد القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وقد حدث هذا بالنظر إلى أن كثيرا من المشروعات الصغيرة والأطراف المؤثرة يتم تمثيلها بطريق مباشر من خلال المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية، سواء كانت هذه المشروعات قطاعية أو تنصدي لموضوع معين، أو تم تنظيمها بحيث تتناول موضوعات عامة وشاملة.

عقدت حلقات عمل الصناعة الإقليمية بالتعاون مع اليونيدو. وحضرها مجموعات من الصناعات الكبرى وممثلين عن منظمات العمل وغيرها من الأطراف المؤثرة. وقد جاءت المناقشات بمثابة مداخلات قيمة تناولت جميع الأوضاع الإقليمية لإدخالها في عملية القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٣-٢ إجراء تقييم شامل من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة

استنادا إلى تقارير قطاع الصناعة البالغ عددها ٢٢ تقريرا والتقارير الإقليمية، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد تقرير يشتمل على استعراض شامل لنتائجها، وإبراز التقدم المحرز، وتقديم وصف للمجالات الحرجة التي تحتاج إلى إحراز تقدم بشأنها في السنوات العشر القادمة.

٣ - مواطن القوة والضعف في العملية

١-٣ مواطن القوة

يمكن الإثراء على هذه العملية بالنظر إلى أنها كانت أول عملية من نوعها تقوم بها الأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات الصناعية ومؤسسات الأعمال لإعداد المعلومات اللازمة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال:

- إعداد التقارير بواسطة قطاع الصناعة؛
- إعداد التقارير ذات المجال الدولي أو العالمي؛
- إعداد التقارير بقيادة المؤسسات الصناعية وبالتشاور مع مجموعة متنوعة من الأطراف المؤثرة؛
- إعداد التقارير التي لا تكون مرآة "للمنظر الخلفى" ولكنها تنظر إلى الأمام؛
- إعداد التقارير بصورة متكاملة وتغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، تساهم العملية في التوعية بالقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جميع أرجاء مجتمع الأعمال والصناعة.

٢-٣ مواطن الضعف

واجهت العملية عددا من الصعوبات هي:

■ موضوع التمثيل التنظيمي

كان من أهم نواحي القصور تلك المشاركة المحدودة من جانب (١) المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من جميع أرجاء العالم (٢) مؤسسات الأعمال والصناعة من العالم النامي.

وأحد أسباب ذلك هو سبب تنظيمي: ففي عدد من الحالات لا يوجد جهاز تمثيلي أو منظمة دولية جامعة ولو حتى على المستوى الإقليمي أو الدولي. كما أن الرابطة تمثل بأشكال مختلفة كثيرة فالبعض يمثلها متخصصون والأخرى يمثلها موظفون عموميون. كما أن هناك رابطة عالمية وإقليمية وقطرية، أنشئت خصيصا لتناول قضايا معينة تتعلق بالاستدامة. وبعض هذه الرابطة لها منظورها العريض والبعض الآخر يهتم بقطاع محددة. وبالإضافة إلى ذلك هناك الرابطة التقليدية التي أنشئت أساسا لرعاية المصالح العامة لأعضائها سواء كانت عالمية أو إقليمية أو قطرية.

ويتطلب الأمر تحسين الجهود الرامية إلى إقامة شبكة تضم هذه المجموعة المتنوعة من الرابطة حتى تتمكن من الوصول بطريقة أكثر فعالية إلى المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومؤسسات الصناعة والأعمال وبخاصة من العالم النامي.

وبالإضافة إلى هذه التعقيدات التنظيمية، كان هناك سبب آخر وراء عدم اشتراك مؤسسات الأعمال والصناعة الموجودة في بعض القطاعات، ألا وهو غياب الإرادة السياسية. إذ يفضل البعض البقاء بعيدا عن الأضواء بدلا من الاشتراك في مناقشات مفتوحة يشارك فيها العديد من الأطراف المؤثرة. وهذا يبرز التحدي الذي يواجهه الرابطة والذي يتمثل في ضرورة تخطي الأنشطة التقليدية مثل العمل على كسب التأييد، وإظهار المزيد من النشاط في مجال تسهيل التقييم الذاتي، وتقديم المشورة، والتدريب والخطوط الإرشادية.

■ قدرات الأطراف المؤثرة غير الصناعية والتزامها

أوضحت التجربة أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات العمل لا يوجد لديها سوى موارد محدودة تمكنها من تحليل مساهمات والصناعة والتعليق عليها بصورة شاملة. وفي هذا الصدد فإن الهيكل التنظيمي لحركة اتحاد العمل الدولية قد جعل من السهل على مجموعة الأطراف المؤثرة إبداء تعليقاتها. ومن الواضح أن الحركة الدولية للمنظمات غير الحكومية هي مجموعة أكثر تنوعاً وهو ما يجعل من مهمة تجميع الموارد أمراً صعباً.

وفي حالة أو حالتين فضلت بعض المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة عدم الارتباط بإعداد تقارير تخشى ألا تعالج اهتماماتها. وخشية أن تستغل مؤسسات الأعمال والصناعة اشتراكها لتقوم بتعديل النتائج، فإن هذه المنظمات غير الحكومية تحتاج إلى ضمانات بأن مواقفها سيتم إلحاقها بصورة منفصلة. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإبراز هذه النقاط الانتقادية في تقريره الشامل.

■ عدم توافر البيانات

في بعض الحالات ظهر من جهود جمع المعلومات أنه لا توجد ببساطة بيانات مجمعة على المستوى العالمي. ولما كانت هذه التجربة هي الأولى من نوعها فكان لا بد أن تواجه هذه المشكلة. وقد بدأت تلك القطاعات التي غالباً ما وجدت نفسها في الماضي تحت الأضواء نتيجة لحوادث التلوث، في إحراز تقدم على امتداد السنوات العشر الماضية في مجال حصر وجمع المعلومات على المستوى القطاعي. إلا أن هناك قطاعات كثيرة لا توجد بيانات عالمية بشأن بعض قضاياها. وهذا يستدعي إجراء المزيد من البحوث أثناء السعي من أجل الاستدامة.

■ المعوقات المتعلقة بالموارد

في العملية التي يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتسهيلها، أدت الموارد المحدودة إلى عرقلة إعداد الوثائق الأساسية ومحاولات تحقيق المزيد من المشاركة أثناء المشاورات^٢ الإقليمية والدولية على السواء. وقد وجد بعض المشاركين أنه تم تضخيم مواردهم بسبب اضطرارهم للتقيد بالمهلة الضيقة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (كان قد صمم جدول العمل بحيث يضمن الانتهاء من التقارير القطاعية عند انعقاد الاجتماع التحضيري النهائي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في إندونيسيا).

٤ - تقدير التقدم المحرز على الصعيد العالمي

٤-١ زيادة الوعي والالتزامات الطوعية

يتضح من التقارير أن هناك وعياً متزايداً بالقضايا البيئية والاستدامة وهو ما دفع إلى بذل الجهود وتحقيق نتائج مشجعة. وهذا يُعزى إلى عدد من العوامل هي:

■ زيادة الضغوط التنظيمية في أجزاء كثيرة من العالم، وتطور المعايير الدولية المعترف بها. ويعتبر فصل الرصاص في البنزين في أجزاء كثيرة من العالم أحد الأمثلة على ذلك؛

^٢ تلقى هذه العملية دعماً مالياً فقط من المساهمة المناظرة المقدمة من حكومة فرنسا وحكومة المملكة المتحدة، اللتان تدعمان اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية لأمرقيا.

- زيادة الطلب من جانب المستهلك والطلب العام وبخاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكثير من البلدان التي تتحول بسرعة إلى بلدان صناعية. وهذا يتضح، على سبيل المثال، عند إعادة تدوير علب المشروبات. ويشير تقرير قطاع الألومنيوم إلى زيادة في معدل إعادة تدوير علب الألومنيوم: ٧٩% في اليابان، ٧٨% في البرازيل، ٦٢% في الولايات المتحدة و ٤١% في أوروبا. كما يقول المهندسون الاستشاريون في تقاريرهم أن هناك تزايداً في عدد العملاء الذين يسعون للوصول إلى حلول مستدامة؛
- زيادة عدد الحوافز الاقتصادية مثل إلزام الملوث برفع رسوم وإلغاء الإعانات الضارة؛
- زيادة الضغوط من المستثمرين، حيث يتضح من مواقف المساهمين والأرقام الدليلية عن الاستدامة اهتمام اتحادات الأعمال بالاستدامة.

قامت الصناعة بتحويل هذا الوعي المتنامي إلى عدد متزايد من المبادرات الطوعية، وهو ما يشجع عليه جدول أعمال القرن ٢١. وقد أخذت هذه المبادرات أشكالاً عديدة مثل مدونات السلوك، والتزامات طوعية أو أهداف محددة. وفي نهاية التسعينات أبلغت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن وجود أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مبادرة محلية في اليابان، وأكثر من ٣٠٠ في المجموعة الأوروبية و ٤٢ في الولايات المتحدة الأمريكية.

أطلقت الصناعات الكيماوية أولى المبادرات الطوعية وهي مبادرة الرعاية الرشيدة (انظر الإطار). ومن المؤكد أنها ساهمت في استمرار التحسن. وهناك مثال آخر وهو انضمام عدد قليل من المصرفيين إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ١٩٩٢ لإطلاق مبادرة المؤسسات المالية. وتضم هذه المبادرة أكثر من ١٨٠ مشتركاً اليوم.

ومن قبيل البناء على ورقة السياسات الصادرة في ١٩٩٠ قام المهندسون الاستشاريون مؤخراً بنشر خطوط الأعمال الإرشادية من أجل التنمية المستدامة في الخدمات الاستشارية، كما قامت صناعة الأسمدة، بمساعدة من المنظمات الدولية بوضع مدونات بأفضل الأساليب الزراعية التي تعظم من استخدام المبيدات في مختلف أقاليم العالم. وفي قطاع السياحة اشترك عدد متزايد من الفنادق في وضع مدونات للسلوك. كما تكاتف موظفو الرحلات السياحية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية واليونسكو من أجل وضع مبادرة طوعية. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠١ وافق أعضاء المجلس الدولي لخطوط البواخر المائية على أساليب وتدابير إدارة نفايات صناعة البواخر المائية. وهناك قطاعات أخرى اشتركت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع مبادرات دولية طوعية وهي صناعة التأمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصناعة السيارات والإعلان.

٤-٢ تطوير وتنفيذ أدوات جديدة للإدارة

ظهرت حالة كبيرة من الوعي مع تطوير وتطبيق أدوات جديدة في مجال الإدارة مثل نظم الإدارة البيئية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو) ١٤ ٠٠٠ ومشروع الإدارة الاقتصادية والمراجعة إلى جانب إعداد التقارير.

أصبحت الشركات أكثر اهتماما بصورتها العامة. وقد أدى هذا إلى جانب ظهور تشريعات بيئية صارمة كان لها آثارها في عدد من البلدان على امتداد العشر سنوات الماضية، إلى تعزيز الدعوة من أجل إقامة نظام مضمون للإدارة البيئية. ومنذ صدور الأيزو ١٤ ٠٠٠ في ١٩٩٦ كمييار يلزم الالتزام به زاد الاهتمام بالحصول على شهادة الجودة الأيزو ١٤ ٠٠٠.

ونكرت صناعة الأغذية والمشروبات أن معظم شركاتها نفذت نظم الإدارة البيئية وحصل عدد كبير منها على شهادة الأيزو ١٤ ٠٠٠، وبذلك تضاعف عدد الشهادات الصادرة ثلاث مرات في السنوات الثلاثة الماضية. وينتمي إلى هذه الصناعة أكبر عدد من الشركات المسجلة لدى مشروع الإدارة الاقتصادية والمراجعة في المجموعة الأوروبية.

أقر عدد متزايد من شركات الأسمدة سلسلة شهادات الأيزو ٩ ٠٠٠ لضمان الجودة. وفي عام ١٩٩٩ أوضحت قرابة ٦٠ شركة من الشركات الأعضاء في الاتحاد الدولي لصناعة الأسمدة أنها أقرت هذه المعايير. وبحلول عام ١٩٩٩ كانت ١٣ شركة من الشركات الأعضاء قد نفذت سلسلة الأيزو ١٤ ٠٠٠ بالنسبة لنظم الإدارة البيئية.

صاحب نظم الإدارة المحسنة تحسن في بناء القدرات في مجال التدريب. وقد اشتمل ذلك على قدر كبير من التدريب في شكل مساعدة مقدمة للبلدان النامية. وعلى سبيل المثال تعاونت صناعة الأسمدة مع منظمة الأغذية والزراعة في تقديم العون من أجل تدريب آلاف العمال والمزارعين في البلدان النامية على الاستخدام الكفء للأسمدة. وبدعم من مهنة المحاسبة قام برنامج المحاسبة البيئية الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعهد الدولي للبحوث الزراعية بإجراء دورات تدريبية في ١٢ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

زادت عملية إعداد التقارير البيئية زيادة ملحوظة خلال العشر سنوات الماضية كوسيلة للتحقق من تنفيذ الالتزامات الطوعية. وتفيد التقديرات أن التقارير البيئية الجامعة زادت من حيث العدد من أقل من ٢٠٠ في ١٩٩٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠ في الوقت الحاضر. وقد ساعد على ذلك الاستقصاء المرجعي للتقارير البيئية التي وردت في عدد من المطبوعات التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار سلسلة الأطراف المؤثرة الملزمة والاستدامة.

وبتشجيع من المبادرة الدولية لإعداد التقارير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئياً، طرأت زيادة في السنوات الأخيرة على تقارير الاستدامة الجامعة والتي تغطي الجوانب البيئية والأداء الاقتصادي والاجتماعي. وتهدف المبادرة الدولية لإعداد التقارير إلى تقديم نموذج موحد لإعداد التقارير المرجعية السهلة وتقدير الاستدامة.

وعلى امتداد السنوات العشر الماضية ساند عملية إعداد التقارير ظهور أسلوب إفصاح المؤسسات عن سياساتها في بلدان مثل المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا وجنوب أفريقيا حيث امتدت متطلبات الإفصاح لتشمل القضايا الاجتماعية والبيئية ومخاطر الإدارة.

ويتضح من واقع مهنة المحاسبة أن مخطط تقديم الجوائز لعمليات إعداد التقارير عن البيئة والاستدامة والذي أنشأه قرابة عشرين من كبرى أجهزة المحاسبة في العالم كان لها أثر ملحوظ في اتباع نظام التقارير البيئية. كما ساعد نظام الجوائز هذا على وضع مواصفات قياسية للتقارير وتحسين نوعيتها.

وحتى الآن لا يمكن أن نفترض أن إعداد التقارير البيئية - ناهيك عن تقارير الاستدامة - قد أصبحت أسلوباً راسخاً. فلا يزال نظام إعداد التقارير البيئية يتبع بواسطة عدد قليل من الشركات في العالم.

٣-٤ العمل على زيادة تخفيض الانبعاثات وتحسين الكفاءة وزيادة نظافة الإنتاج

كان من نتائج زيادة الوعي، وإدخال التحسينات على تطبيق أدوات الإدارة، إلى جانب تدعيم الأطر التنظيمية، أن انخفضت الانبعاثات وتحسنت كفاءة الموارد وازداد الإنتاج نظافة. وهناك دلائل متزايدة على وجود إنتاجية خضراء، وكفاءة اقتصادية، وابتكارات تكنولوجية. وهناك الكثير من قصص النجاح والممارسات الجيدة التي تبرز الأنشطة القابلة للتكرار الأمر الذي يؤدي إلى تحسن الفوائد الاقتصادية والحماية البيئية معاً.

ويؤيد ذلك أمثلة مأخوذة من التقارير القطاعية المتعلقة بانخفاض الانبعاثات وكفاءة الموارد. وتفيد تقارير البترول والغاز أن التوليد المشترك يقلل من استهلاك الطاقة في عمليات البترول بنسبة تصل إلى ٣٠%. وفي مجال التكرير ورد وجود تحسن بنسبة ٨% في كفاءة الطاقة على المستوى العالمي منذ ١٩٩٢. وتفيد مؤسسات توليد الكهرباء أن كفاءة منشآت الفحم الجديدة تصل إلى ٤٠% في المتوسط، كما تصل كفاءة المحطات المتنوعة الدورات لتوليد الطاقة الكهربائية إلى ٥٥%، ويمكن مقارنة ذلك مع المتوسط الحالي للكفاءة البالغ ٢٨% لمولدات الطاقة الحالية في العالم النامي التي تستخدم الوقود الأحفوري.

في المسح السنوي لمعدلات استهلاك الطاقة في العالم في مصانع إنتاج الألومنيوم، تفيد التقارير الصادرة عن المعهد الدولي للألومنيوم أن استخدام المصاهر للطاقة الكهربائية في التسعينات انخفض بنسبة الثلث للطن عن المحطات المناظرة في الخمسينات^٣. وقد أدت كل هذه الجهود إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت.

ويتضح من قطاع الطيران أن تخفيض انبعاثات أكسيد النيتروز لا يزال مهمة أساسية أمام قطاع النقل. وقد أدى التطور في استخدام المحركات الكبيرة التي تؤدي إلى زيادة نسبة الضغط إلى زيادة انبعاث أكسيد النيتروز لكل كيلوغرام من الوقود المحترق. وتتوقع اتفاقية التلوث ومكافحته بصورة متكاملة أن تتخفض انبعاثات أكسيد النيتروز لتصل إلى ٣,٥ مليون طن في ٢٠١٥ وهو أكثر من ضعف انبعاثات عام ١٩٩٢.

^٣ في أحد مشروعات التفتحة في إحدى المقاطعات في أكبر مصنع في العالم لرقائق الألومنيوم في ألمانيا، يستخدم فائض الطاقة من نظام تنظيف النفايات في ١٣ من أفران الصهر بواسطة ٦ ٥٠٠ شخص في إحدى المناطق السكنية المجاورة. وهذا يحل محل ٣,٩ طن متري من الغاز الطبيعي ويؤدي إلى تقادى انبعاث نحو ١٠ ٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

يشير الاتحاد الدولي للنقل البرى أنه قد أمكن تقليل الانبعاثات من المركبات التجارية الثقيلة التي تنتج الغازات الملوثة مثل أكسيد النيتروز والهيدروكربون إلى ٥٠% على امتداد العقد الماضى. وفى معرض الجدل بشأن قضية تحسين البنية الأساسية تؤكد صناعة النقل إلى ما ينتج من خسائر فى المدن بسبب الزحام، الأمر الذى يؤدي إلى خسائر ببلابين الدولارات تتمثل فى إنتاجية مفقودة، وساعات تأخير، وكميات من الوقود الضائع. لذلك فإن الرسالة الأساسية التي تنقلها إلى الحكومات تتعلق بقصور البنية الأساسية.

وعلى الرغم مما يبدو من زيادة فى الكفاءة فى بعض المجالات فى قطاع معين من الصناعة مثل استهلاك الوقود، فلا يوجد دليل واضح عن وجود تحسن بيئى مطرد فى جميع جوانب أى قطاع من قطاعات الصناعة، وعلى سبيل المثال لا تقدم أى تقارير قطاعية مؤشرا لوجود تحسن يتعلق بكفاءة استخدام المياه سواء من حيث الكم أو الكيف.

٥ - تقدير التقدم المحرز من منظور إقليمي

كانت حلقات العمل الإقليمية التي نظمتها المؤسسات الصناعية مع اليونيدو مدخلا له قيمته فيما يتعلق بدور مؤسسات الأعمال والصناعة من منظور إقليمي.

وأبرزت التقارير الصادرة عن حلقات العمل الإقليمية ما يلي:

- أن النهوض بالتنمية الصناعية على أساس مستدام يظل أحد الأولويات أثناء السعى نحو تخفيف وطأة الفقر فى أفريقيا؛
- أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تلعب دورا حاسما فى آسيا - الباسفيك ويستلزم الأمر إشراكها بصورة مباشرة على نحو أكبر؛
- يحتاج قطاع التمويل فى أمريكا اللاتينية والكاريبى إلى أن يشترك بصورة أكبر فى الجهود التي تبذل بغرض تعزيز التمويل الابتكارى من أجل التنمية المستدامة؛
- يرغب قطاع الأعمال فى أوروبا وشمال أفريقيا فى أن تكون هناك أهداف واضحة ومتناغمة للجهود التي تبذل من أجل دفع الاستدامة إلى الأمام؛
- لا يزال التحدى ماثلا فى غرب آسيا أمام تطوير المزيد من الصناعات الصغيرة الجديدة، بعد السيطرة المستمرة للصناعات الكبيرة المستقرة.

٦ - التحديات الباقية

تعرض تقارير قطاع الصناعة دليلا مؤكدا على ما تم إحرازه من تقدم طوال العقد الماضى. ويتضح فى الوقت ذاته أننا لازلنا نواجه اتجاهات عالمية تثير القلق تتصل بالتنوع البيولوجى، وتلوث الهواء، وتدهور التربة، والكيمائيات والنفايات، والمياه العذبة والبحار الإقليمية طبقا لما يوضحه تقرير توقعات البيئة العالمية. وهناك تقدم ولكن لا تزال هناك مشكلة تتمثل فى تجاوز حد الاعتدال. ويوضح تجاوز حد الاعتدال أن لدينا القدرة على أن نتجاوز مؤقتا قدرة الأرض على حمل ما عليها، ومساعدة الناس لكى يعيشوا حياة أفضل فى المدى القصير ولكن على حساب تدهور مواردنا الطبيعية فى المدى الطويل. لذلك توجد خمسة تحديات مركزية يتعين التصدى لها على الفور هي:

٦-١ التصدي للمشاكل الناشئة عن الممارسات القديمة

لاتزال الممارسات الماضية غير الملائمة تهدد البيئة، وفي غالبية الأحيان، لا يوجد من هو مسؤول عن التصدي لها. وأحد الأمثلة على ذلك مواقع التعدين المهجورة أو "اليئمة" التي تسبب المزيد من تلوث المياه.

هناك مشكلة تاريخية أخرى وهي تراكم النفايات. وفي أوائل التسعينات كان ينتج سنويا نحو ٤٠٠ مليون طن من النفايات الخطرة. وجاء نحو ٧٥% منها من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبخاصة من المنتجات الكيماوية وإنتاج الطاقة، والتعدين وصناعة اللب والورق والجلود والدباغة. وقد أدت اتفاقية بازل إلى التوقف عن تصدير النفايات الخطرة وبيعها بأسعار زهيدة إلى البلدان النامية. ومع ذلك فإنه في البلدان التي تتحول بسرعة نحو التصنيع يؤدي عدم توافر مرافق معالجة النفايات إلى تكس النفايات الخطرة والتلوث الشامل للمياه. وهناك تحدى آخر هو بيع التكنولوجيات الملوثة العتيقة أو المنتجات الملوثة المستعملة بأسعار زهيدة. وفي الواقع فإن التحدى المائل أمام كثير من قطاعات الصناعة وبخاصة التعدين والكيماويات وإنتاج الطاقة، هو كيف يمكن للصناعة بالتعاون مع السلطات المعنية التصدي لهذه القضايا التي تتعلق "بتنظيف الماضي".

٦-٢ إدخال التغييرات على عمليات الإنتاج الصناعى والمنتجات

ظلت أنماط الإنتاج في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المصدر الرئيسى للمشاكل العالمية البيئية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر. وفي الوقت ذاته جرى تطوير تكنولوجيات جديدة دون إجراء التقدير الملائم لآثارها البيئية والاجتماعية.

وقد بدأت مؤسسات الأعمال والصناعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تطوير المعرفة الضرورية وتوصلت إلى ابتكارات أحرزت تقدما في مجال الإنتاج الأكثر نظافة، إلا أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد وبمعدل أسرع. وبالإضافة إلى ذلك فإن تزايد الفجوة في التكنولوجيا والموارد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تمثل حاجزا أمام التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، فإن بعض التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات الأعمال والصناعة تتمثل في:

- تطوير عمليات وتكنولوجيات أكثر فعالية وأكثر نظافة، ومنتجات أنظف باستخدام منهج دورة الحياة؛
- إعطاء دفعة لتكنولوجيا الطاقة المستدامة؛
- تسهيل الوصول على نطاق واسع للتكنولوجيات والممارسات والمنتجات الملائمة بيئيا في جميع أرجاء العالم واستخدامها؛
- تطوير عمليات التقدير البيئى والاجتماعى للتكنولوجيات الجديدة في إطار منهج تحوطى؛
- تطوير عمليات التدريب والتعليم للمديرين في كافة مجالات الأعمال والصناعة، من أجل التغلب على الحواجز الناشئة عن نقص المعلومات والمهارات التي تم تحديدها في جميع التقارير؛
- تطوير حوار أفضل مع الأطراف المؤثرة على المستويين العالمى والمحلى؛

- تطوير عمليات إعداد التقارير عن أداء الاستدامة باستخدام نموذج موحد ومؤشرات أساسية يمكن التحقق منها مثلما اقترحت مبادرة إعداد التقارير العالمية؛
- التصدي لقضايا الاستهلاك عن طريق إدارة الطلب.

٣-٦ التأكيد من وجود التكامل بين قطاعات الصناعة

لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في مجال تكامل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار. وتبرز التقارير القطاعية الفرص التي يمكن أن تتاح إذا ما قمنا بتحسين قدرتنا على تحقيق التكامل بين هذه الفرص مثل تحسين استخدام الموارد عن طريق ربط القطاعات المختلفة بالابتكارات التكنولوجية.

وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن للاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يحقق تقدماً هائلاً في مجال تحسين أداء نظم التدفئة في المباني. وبالتوازي مع ذلك، يحتاج قطاع الإنشاءات إلى الاهتمام بقضايا الاستدامة بطريقة متكاملة.

وفي مجال النقل يمكن أن تساعد تقنيات القياس عن بعد على ضبط حركة المرور بطريقة أكثر فعالية. وفي صناعة السيارات يمكن وضع معدات في المركبات يمكنها تقديم المعلومات عن وقت السفر المتوقع، والاختناقات المرورية، والأعمال التي تجرى في الطرق. كما أن الطلب على تداخل الأساليب في قطاع النقل يعد مثالا آخر للتحدي الذي يواجهه التكامل. ويشير تقرير قطاع الطيران أن الشراكات في مجال تطوير البنية الأساسية وتحقيق الترابط مع وسائل النقل الأخرى هي المجال الذي لا يزال في حاجة إلى إحراز تقدم فيه. ويمكن لتداخل الأساليب أن يضمن للمستهلكين وجود نظم نقل أكثر كفاءة ويعتمد عليها. وفي معرض التفكير في البحوث الدولية عن الاستخدام المتكامل للأراضي وتطوير النقل في التسعينات يبرز قطاع السكك الحديدية أن الجمع بين المشي، وركوب الدراجات، والنقل بالحافلات والنقل بالسكك الحديدية يعتبر شرطا أساسيا للتنمية الحضرية المستدامة.

وهناك مثال آخر للتخطيط المتكامل، وهو أن الصناع الأوروبيين وتجار التجزئة في صناعة الأغذية والمشروبات يتعاونون مع العاملين في خدمات النقل لتعظيم تدفق المنتجات للمستهلكين وإدارة حركة السلع القابلة لإعادة. وهذا يساعد على تخفيض الأثر البيئي للمرافق اللوجستية.

٤-٦ تطوير التمويل الابتكاري بمعرفة القطاع الخاص

شهدنا خلال العقد الماضي زيادة كبيرة في مبادرات التمويل الإنمائي في حين انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية. لذلك فإن قدرا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية المتزايدة لا توجد فقط إلا في عدد محدود من البلدان النامية. وقد جاء قدر كبير من مبادرات التمويل نتيجة خصخصة الصناعات التي كانت مملوكة للدولة سابقا. ويتمثل التحدي في التأكيد بأن هذه العملية تعمل أيضا على تحسين الأداء البيئي. ويتمثل لب التنمية المستدامة في تطوير آليات التمويل الابتكاري، والربط بين تمويل القطاع الخاص وتمويل القطاع العام، وتقديم الحوافز لضمان استمرارية الاستثمارات على المستوى العالمي. ومن الأمور الهامة الأخرى العمل على سد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وقد التزم تقرير قطاع التمويل بالصراحة حيث اعترف بأن المجتمع المالى كان بطيئا فى تحقيق الربط بين التمويل والاستدامة. وتتطوى عمليات الائتمان والتأمين والاستثمار على مخاطر وفرص بيئية بدرجة محدودة فقط. ويجرى الآن وضع منهج أكثر شمولية وأكثر تكاملا يتعلق بالمسؤولية التضامنية. وقد أخذ الممولون يوجهون اهتمامهم بصورة متزايدة نحو "الجانب الأعلى" أو إمكانات تحقيق عائد للشركات التى تنشط فى إدارة قضايا الاستدامة ليس فقط من أجل تقليل المخاطر ولكن أيضا لزيادة مبيعاتها والحصول على حصة أكبر من السوق، وهذا يعنى أن قضية مؤسسات الأعمال تجاه التنمية المستدامة قد أصبحت أكثر وضوحا.

٥-٦ تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تبرز كافة التقارير القطاعية الدور الهام للحكومات التى يتعين عليها تقديم الإطار الملائم الذى تعمل فيه الصناعة. وينبغى أن يشتمل هذا الإطار على خليط من الأدوات التنظيمية والاقتصادية والطوعية.

كما تدعو التقارير الحكومات إلى تطوير سياسات طويلة المدى. وفى هذا الإطار يمكن للمبادرات الطوعية التى يقدمها القطاع الخاص بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات العمل أن تكون قادرة على النمو. وفى هذا الإطار أيضا يحتاج القطاع الخاص إلى الانضمام للقطاع العام والعمل على تطوير مخططات التمويل الابتكارية، والتعاون التكنولوجى والتعليم وبناء القدرات.

٧ - الاستنتاج والطريق إلى المستقبل

يمكن إيجاز الاستنتاجات الأولية لهذا الاستعراض المبدئى لما أحرزته الصناعة فى مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتحديات الباقية ذات الصلة فيما يلى:

- تمكن عدد من قطاعات الصناعة من التصدى لتحديات تحديات الاستدامة وإحراز تقدم وبخاصة فى العالم المتقدم. فهناك قطاعات كانت فى المقدمة فى الثمانينات والتسعينات مثل اللب والورق، والطلاء بالكهرباء. والكيمائيات وإنتاج الأسمدة، والحديد والصلب وبطريقة ما النفط والغاز، وتمكنت هذه القطاعات بالفعل من تحسين أدائها. وأثبت عدد من الشركات أن الزعامة والاستدامة هى أسلوب جيد فى مجال الأعمال الجيدة، حتى فيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتمثل التحدى الآن فى الإسراع بتوسيع نطاق الممارسات والتكنولوجيات اللازمة فى جميع الشركات، والقيام على المستوى العالمى بإثبات أن الاستدامة هى عمل جيد. كما ينبغى أيضا النهوض بالتكنولوجيات الابتكارية الجديدة التى تتصف بكفاءة مواردها واستدامتها.
- بدأ عدد من القطاعات فى تطوير مناهج للاستدامة، ولكنها تحتاج إلى اتخاذ خطوات عملية بما فى ذلك العمل بنشاط على إشراك أطراف أخرى مؤثرة مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات العمل. وتعتبر قطاعات الإنشاءات والنقل (بما فى ذلك الطيران) والسياحة، والتعدين، والأغذية والمشروبات، من بين هذه القطاعات.
- يتعين التوسع فى إعداد التقارير باستخدام نموذج ومؤشرات موحدة وهو ما يساعد على إتاحة أدوات الإدارة الضرورية اللازمة لقياس التقدم ولضمان الشفافية والحوار، ويلزم التحقق من هذه التقارير بطريقة مستقلة.

- من الضروري تطوير آليات التمويل الابتكارية والتي تجمع القطاعين العام والخاص معا وذلك لضمان الوصول إلى الطاقة والمياه، ولتوسيع مجالات الوصول إلى التكنولوجيات المستدامة واستخدامها.
- يمكن للمبادرات الطوعية للقطاع الخاص أن تكون مفيدة ومكملة للمفاهيم التنظيمية والأدوات الاقتصادية.
- يتعين الاهتمام بأنماط الاستهلاك من أجل تصحيح الطلب من جانب المستهلك. ويتعين على مؤسسات الأعمال والصناعة الاشتراك في إدارة الطلب من أجل تحقيق الاستدامة.
- تتمثل الخطوات الأساسية في مجال متابعة العملية التي يقوم بتسهيلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يلي:
 - مائدة مستديرة للجنة التحضيرية الثانية في ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٢.
 - أن تقوم اللجنة التحضيرية الرابعة بإصدار مطبوع يشتمل على التقارير وموجزاتها.
 - أن تقوم اللجنة التحضيرية الرابعة بنشر العرض العام الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لمزيد من المعلومات

الموقع الشبكي: www.uneptie.org

البريد الإلكتروني: unep.tie@unep
